



هوامش

لأن السياحة هي من أهم القطاعات الاقتصادية التركية، أطلقت أنقرة برنامج السياحة الآمنة، من أجل إعادة الحياة إلى هذا القطاع الذي توقف بسبب أزمة كورونا



يجب أن تقبل المنشأة السياحية بالخضوع للفحص الدوري شهريا (مصطفى شيفيش/وكالة الأناضول)

دورية للموظفين العاملين بالمنشأة على الخطط والبروتوكولات التي سيتم تنفيذها، على أن توضع مخططات جدارية مترجمة بثلاث لغات على الأقل في مناطق الأفراد والمناطق العامة، تتعلق بالوباء، وإجراءات التطهير الخاصة به؛ وستتوفر ملابس ومعدات واقية في المنشأة، وأقنعة عند مدخلها.

كما سيتم إجراء قياسات درجة حرارة الجسم باستخدام المستشعر الحراري عند دخول وخروج الموظفين، كما سيتم تسجيل تعريفات الوجه «البيومترية» في وقت واحد ومتابعتها. وستحدد الفنادق البروتوكول الذي سيتم تطبيقه، والأشخاص والمؤسسات الواجب الاتصال بها في حالات الطوارئ، وفي حالة الكشف عن المرضى أو الأعراض أو الحالات المشبوهة، سيتم عمل خطة لتدخل موظفي المنشأة، وسيتم إبلاغ الموظفين بخطة التدخل هذه. وحتى المياه والهواء، لم يغفلها برنامج السياحة الآمنة، إذ فرض على المنشآت الحاصلة على الشهادة، تعقيم سخانات المياه والتلفزيون وأجهزة التحكم في تكييف الهواء عند مغادرة الزوار للفندق؛ كما سيتم ترك مسافة 1,5 متر على الأقل بين الطاولات في المنشآت، و60 سم بين الكراسي، وفرض البرنامج على المنشآت السياحية المعتمدة، توفير معدات مطهرة أو تحولية ووقائية في صالونات الاستقبال الخاصة بالفنادق. وعند قيام الزوار بعملية الدفع، يفضل استخدام طرق دفع مثل أجهزة الدفع الإلكترونية.

باختصار

إعادة تصميم بعض الأمكنة السياحية حتى تحقق قواعد التباعد الاجتماعي، بالإضافة إلى نقل الزوار وفحص حالتهم الصحية باستمرار.

حددت وزارة الثقافة والسياحة الآلية الدقيقة التي يتم من خلالها منح شهادة السياحة الآمنة. كان تقبل المنشأة بالخضوع للفحص الدوري شهريا.

تحصل الفنادق على الشهادات من خلال استيفاء 132 معياراً خاصاً بموضوعات مختلفة.

السياحة الآمنة بتركيا فرض شروط صحية على المنشآت

استطبلول - عدنان عبد الرزاق

أمّنت تركيا بأن قبل كورونا ليس كما بعدها، لكنها أوجدت «لما بعدها» ما يمكن من خطط، لتقلل الخسائر على قطاع، كانت تعول عليه قبل انتشار كورونا لجذب 57 مليون سائح عام 2020. وذلك لتصل بالتدريب في العام بعد المقبل، لاستضافة 75 مليوناً بعائد 65 مليار دولار.

طرحت تركيا فكرة «السياحة الآمنة»، علّها تخلق إغراء للسياح. ولا يقتصر هذا النمط السياحي الجديد على الكلام، بل ثمة شروط وأعمال بدأت الحكومة التركية بتنفيذها. مثل إعادة تصميم بعض الأمكنة السياحية حتى تحقق قواعد التباعد الاجتماعي، بالإضافة إلى نقل الزوار وفحص حالتهم الصحية باستمرار، حتى وداعهم في المطار. وقام وزير الثقافة والسياحة، محمد نوري أرسوي، بعرض تفاصيل برنامج السياحة الآمنة. الأمر الذي نال رضى وإعجاب الدول التي وصلها عبر ممثليها الدبلوماسيين في أنقرة، نتيجة

لذلك، عادت الطائرات تحط في أنطايا وإسطنبول، بالتوازي مع بدء عودة الرحلات بين تركيا ومعظم دول العالم. فما هو برنامج السياحة الآمنة، وكيف ولن يتم منح شهادته؟

اتفقت وزارات تركية مثل السياحة والثقافة والداخلية والخارجية على إصدار شروط، من يلتزم بها من المنشآت السياحية، يُمنح شهادة سياحية صحية، ويدخل الموقع الإلكتروني لوكالة ترويج وتطوير السياحة التركية. ويمكن لمرافق النقل والاستضافة التي ترغب في الحصول على الشهادات من الدولة التركية، أن تتقدم بطلب إلى منظمات الاعتماد الدولية المختصة من أجل نيل شهادة السياحة الآمنة. بعدها، تخضع الشركات السياحية التي تريد الحصول على هذه الشهادة، إلى مجموعة من المعايير، كالتفتيش المستمر لمرافق الإقامة والطعام والشراب ومركبات التنزه، من أجل فحص مدى التزام المنشأة السياسية بحياة السياح وصحتهم.

وحددت وزارة الثقافة والسياحة الآلية الدقيقة التي يتم من خلالها منح شهادة

السياحة الآمنة، كأن تقبل المنشأة بالخضوع للفحص الدوري شهرياً، ويتم إجراء التفتيش داخل المنشأة نفسها، وليس عن بعد، وفي حال وجود خلل يكتشف أثناء عمليات الكشف، يتم تحذير المنشأة المعنية، وإذا استمرّ الخلل، تُلغى الشهادة تماماً. وتحصل الفنادق على الشهادات من خلال استيفاء 132 معياراً خاصاً بموضوعات مختلفة، تبدأ من دخول العميل إلى الفندق وحتى حالة الطوارئ والعزل الصحي، و120 معياراً خاصاً بالاماكن المخصصة للطعام والشراب، و44 معياراً خاصاً بمركبات النقل والتجول. وبناءً على ذلك، ستقوم المرافق التي ترغب في الحصول على الشهادات، بإعداد بروتوكولات تغطي تطبيقات النظافة لجميع الإدارات والوحدات الموجودة بداخلها، وخطة المسافة الاجتماعية في الفنادق.

ويأتي حصول العاملين في المنشأة السياحية على تدريب عن وباء كورونا، على رأس الشروط الأساسية اللازمة لحصول المؤسسة على شهادة السياحة الصحية. وسيتم تقديم تدريبات أساسية

وأخيراً

حكايات عن هدر المال السوري

خطيب بدنه

في سنة 2005، على إنجاز مشروع ضخم يحمل عنوان (سورية 2020- 2025) بمشاركة 264 باحثاً، وأنجز هذا الفريق دراسات على قدر عالٍ من الأهمية، وحينما توجه الباحثون إلى «جمال» بالسؤال عن مصير عملهم قال: قد لا يكون مصيره أحسن من مصير الدراسة الأميركية التي استقرت في معمل تكرير الورق.

والحقيقة أن عشرات القصص المعبرة عن هذا العبث حدثت وتحدثت في سورية التي ما عادت تسمية «الدولة الفاشلة» تكفي لوصفها، من نُصّب تذكري يقام في وسط مدينة ما، وترصد له مبالغ طائلة، وفي اليوم التالي، يقال إنه مأخوذ حرقياً من تصميم يمجّد الصهيونية في إحدى العواصم الأوروبية! فيستنفر البعثيون والمقاومون، ويكلفون متعباً آخر ليجري تغييرات على النُصّب، يزيل منها ملامح تمجيد الصهيونية، وتصرف عليه أموال طائلة، وفي المحصلة، يتلف الأصل مع التعديلات... إلى مسلسل تلفزيوني يكلف الملايين، وقبل الانتهاء من تصويره يأتي تقرير إن شخصية الإمبراطور الحقير فيه شبيهة بشخصية حافظ الأسد، فيوقف تصويره، وتلقى أشرطته، مع الملايين في سلال الوسخ.. وهكذا.

قامت الوكالة بعملها بشكل جيد، وأنفقت عليها أموالاً طائلة، وأنجزت 21 مجلداً. وعلى إثر ذلك، نشأ صراع في القيادة القطرية، وفي الصحافة، تمحور حول سؤال عجيب: أن لماذا تكلف الدولة السورية هيئة علمية أميركية بإجراء هذا البحث، ولا تكلف هيئة سوفياتية؟ وانتهى الأمر إلى هيئة تخطيط الدولة التي أحالت الأوراق والمجلدات المنجزة إلى معمل الورق في دير الزور، حيث أعيد تكويرها، فسورية، يومئذ، كانت تمرّ بأزمة ورق!

الحكاية الثالثة: أن جمال باروت نفسه، كان يعمل،

عشرات القصص المعبرة عن العبث حدثت في سورية التي ما عادت تسمية «الدولة الفاشلة» تكفي لوصفها

الهيكلية، الصحن بليرة ونصف، فصار يسحب من المال المخبأ في خزائنه ما يكفيه لشراء شعبييات وهيكلية، دواليك حتى أجهز على المبلغ كله، فأصيب بالذعر. تخيل الموجه ممسكاً بالعصا، ووجهه ينقط سماً، ويضربه بعصاه الغليظة من دون شفقة. وبعد تردد طويل، اعترف لوالده بالسّر، فوقع الوالد في حيص بيص، واقترض خمسين ليرة، وذهب إلى الموجه، وحكى له حكاية ابنه فارس مع أقراص الشعبييات وهيكلية، وسأله: لمن نسدد المبلغ؟ فضحك الموجه وقال: لا تسدد لأحد. لأنهم أقلعوا عن فكرة تنسيب طلاب الإعدادية والثانوية لاتحاد الطلبة، وجعلوه مقتصرًا على الجامعات! وعلى فكرة، لقد أهدر لأجله مال كثير.

الحكاية الثانية: رواها الباحث جمال باروت في المقهى الثقافي الذي يعده ويقدمه بدر الدين عروديكي لمركز حرمون، تلخص الكم الهائل من العبث الذي يمارسه النظام السوري في علاقته بالبحوث والدراسات والخطط العلمية والمال العام، وهي أن حافظ الأسد، في الثمانينات، لأجل ترتيب علاقاته مع الأميركيين، أو لأسباب أخرى، وافق على دعوة وكالة التنمية الأميركية للقيام بمسوح شاملة للأراضي السورية.

تعالوا نمشي في هذه الحكايات على مبدأ «خطوة خطوة» الذي ابتكره وزير الخارجية الأميركي الأسبق، هنري كيسنجر، في أثناء توليه المفاوضات بين سورية وإسرائيل، وقيامه برحلات «مكوكية» بين دمشق وتل أبيب بعد حرب أكتوبر 1973. أول حكاية: حادثة صغيرة جرت قبل نصف قرن، وكنا في المرحلة الثانوية. دخل موجه المدرسة، ووزع علينا طلبات انتساب إلى الاتحاد الوطني لطلبة سورية، وسمّي زميلنا، فارس، أميناً للصندوق، وسلمه سلفة مالية خمسين ليرة، على أن يبدأ الصرف منها بموجب إيصالات رسمية فور البدء بالأنشطة الطلابية قريباً. وبعد خمسة أشهر، تقريباً، خصني فارس بسُرّ رهيب. قال إنه خبأ المبلغ في خزنة ثيابه الداخلية، لأن والده كان صارماً تجاه هذه الأمور، فلو عرف بها لوبّخه، وربما طرده من المنزل، ولم يطالبه أحد بالنقود، فصار يسحب كل يوم ليرة واحدة يشتري بها قرصاً من الشعبييات، ويأكله بتلذذ، وبعدما أهدر بضع ليرات، اكتشف أن بائع الشعبييات عندما دخل الصيف صار يبيع حلوى